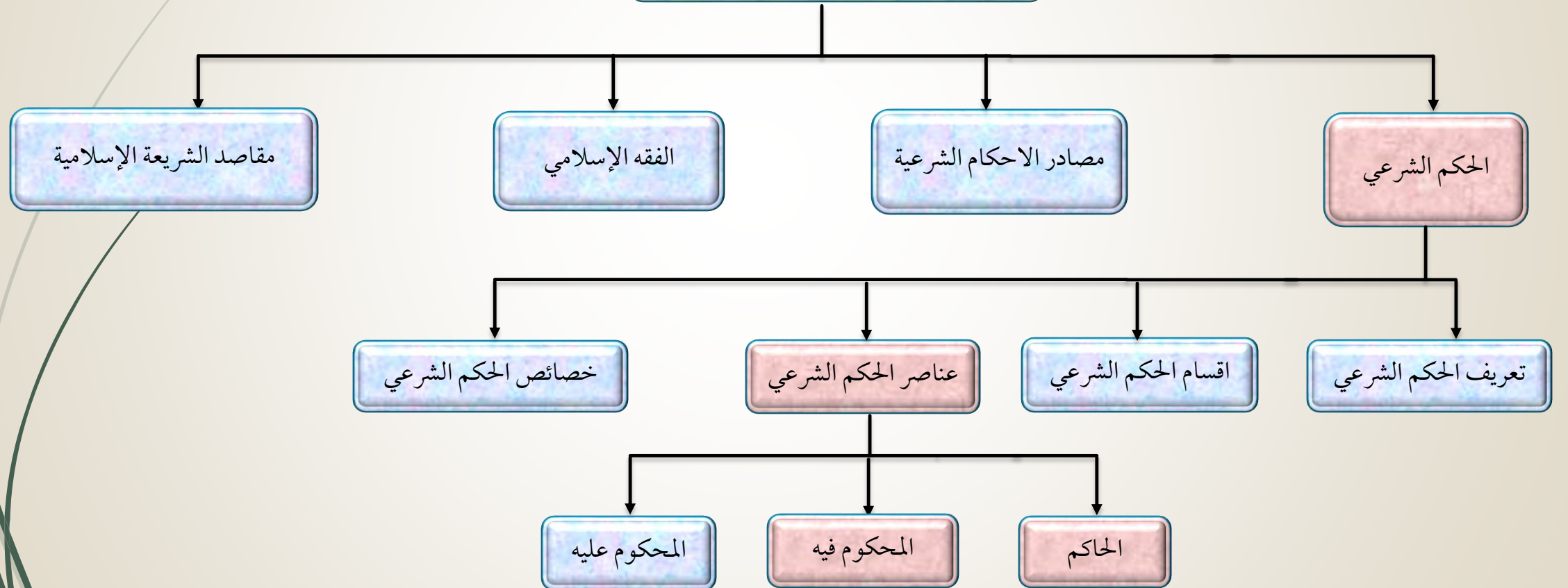


المحاضرة رقم (٢)

١٣

عناصر الحكم الشرعي (الحاكم + المحكوم فيه)

المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية



عناصر الحكم الشرعي (الحاكم + المحكوم فيه)

١٤

الحكم الشرعي يتوقف وجوده على توافر أركان (عناصر) ثلاث: ١- الحاكم. ٢- المحكوم فيه. ٣- المحكوم عليه. وبيان ذلك كما يلي:

□ أولاً: الحاكم:

❖ من هو الحاكم؟

✓ اجمع علماء المسلمين على أن الحاكم الذي شرع الأحكام الشرعية لتصرفات الإنسان هو ← الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ((إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَنْقُضُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ))

❖ كيف يعرف حكم الله تعالى؟

✓ يعرف حكم الله تعالى من خلال مصادر الأحكام الشرعية، والتي هي على قسمين

مصادر أصلية: ١- الكتاب. ٢- السنة.

مصادر تبعية: ١- الاجماع. ٢- القياس ٣- العرف

٤- المصالح المرسلة. ٥- الاستحسان.

٦- سد الذرائع. ٧- الاستصحاب

فالمجتهد الذي يستعمل هذه المصادر للوصول إلى حكم الله أما ان يصيب فله أجران، أو ان يخطأ فله أجر واحد

□ ما الفرق بين الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي:

قبل أن نميز بين الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي؛ لابد من أن نعرف كلا المصطلحين أولاً وكما يلي:

➤ يمكن أن تعرف **الشريعة الإسلامية**: بأنها الأحكام التي شرعها الله ﷻ لعباده، سواء أكان تشريع هذه الأحكام بالقران أم بسنة النبي محمد ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

➤ أما **الفقه الإسلامي** فيعرف بأنه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من الأدلة التفصيلية.

نجد أن الشريعة والفقه يفترقان من حيث الطبيعة ومن حيث الخصائص وكما يلي:

الفقه الإسلامي	الشريعة الإسلامية	
تستمد الأحكام من المصادر التي أقرتها الشريعة	هي مصدر الفقه بصورة مباشرة أو غير مباشرة	١
نصوص الفقه تقبل التعديل والتغيير من قبل مجتهد آخر في ضوء متطلبات الحياة	نصوص الشريعة خالدة لا تقبل التعديل والتبديل مهما تطورت الحياة، ولكن معانيها قد تقبل ذلك في ضوء متطلبات الحياة	٢
غير ملزم على وجه التعيين، لكل مسلم ان يختار هذا المذهب دون ذاك	الشريعة ملزمة لكل انسان مكلف بأحكامها الاعتقادية والاخلاقية والعلمية	٣
الفقه يحتمل الصواب والخطأ لأنه جاء عن طريق الاجتهاد، والمجتهد قد يصيب وقد يخطأ	الشريعة صائبة في جميع أحكامها لأنها وحي من الله تعالى	٤

□ ثانياً: المدكوم فيه

❖ ما هو المدكوم فيه؟

✓ المدكوم فيه : هو فعل المكلف الذي تعلق به خطاب الشارع أو بعبارة أخرى: هو ما تعلق به الحكم الشرعي من تصرفات الإنسان.

❖ ما هي شروط المدكوم فيه؟

✓ تختلف شروط المدكوم فيه (الفعل المكلف) تبعاً لقدرة الإنسان واستطاعته، وهو لا يخلو من واحد من ثلاث:

❖ أولاً: أن يكون الفعل خارجاً من نطاق استطاعته، قال تعالى: { لا يكلف الله نفساً إلا وُسْعها } وفي هذه الحالة لا يكلف الإنسان به إلا إذا توفرت الشروط التالية:

١- أن يكون الإنسان عالماً بما كلف به؛ لأن المقصود من التكليف أداء المكلف به على الوجه المطلوب، ولا يتحقق ذلك إلا بعد العلم به.

٢- أن يكون الفعل المكلف به ثابتاً بالنص، قال تعالى: { وما كنا مُعذِّبين حتى نَبْعَثَ رسولا }.

٣- أن يكون الفعل المكلف بمقدور الإنسان، سواء كانت قدرة بدنية كالصيام، او مالية كالزكاة، أو عقلية.

٤- أن يكون الإنسان مختاراً غير مكره على الفعل.

❖ ثانياً: أن يكون الفعل داخلياً في نطاق استطاعته لكن أداءه يجلب مشقة قد لا يتحملها المكلف ؛ وفي هذه الحالة يخفف الحكم ويتغير من صعوبة إلى سهولة رخصة من الله تعالى كصييام المسافر والمريض يتحول إلى الإفطار على أن يقضيه المكلف في وقت آخر بعد زوال عذره، ومن هنا انقسمت الأحكام الشرعية إلى قسمين:

- القسم الأول: العزيمة: وهي الأحكام الباقية على حالها بدون تغيير أو تخفيف.
- القسم الثاني: الرخصة: أي الأحكام المتغيرة من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام سببها الأصلي، لذا يشترط لاعتبار الحكم رخصة توفر العناصر التالية:
 - أ- أن يتغير الحكم من الصعوبة إلى السهولة. ب- أن يكون التغيير لعذر شرعي مقبول. ج- أن يبقى سبب الحكم الأصلي بعد التغيير.

❖ ثالثاً: أن يكون الفعل داخلياً في نطاق استطاعته دون أن تلحقه مشقة بالأداء؛ وفي هذه الحالة يجب عليه أداءه كماً وكيفاً، فإن تركه وهو واجب الفعل أو فعله وهو واجب الترك ترتب عليه العقاب في الدنيا والآخرة.

❖ ما هي أقسام المحكوم فيه؟

✓ يقسم المحكوم فيه (وهو فعل المكلف الذي تعلق به خطاب الله تعالى) بحسب ما يتعلق به من حقوق إلى ثلاثة أقسام:

- حقوق الله (الحق العام)
- حقوق العبد (الحق الخاص)
- الحقوق المشتركة

أولاً: حق الله (الحق العام)

هو فعل المكلف الذي هو حق خالص لله تعالى.

وهذا القسم:

- ❖ لا يحق للإنسان أن يتنازل عنه أو يصالح عنه.
- ❖ لا يحتاج في إثباته إلى دعوى.
- ❖ لا يقبل العفو والإسقاط.
- ❖ يسقط بالشبهة عند إثبات الحدود.

- ١- عبادات خالصة لا يشوبها معنى للمؤونة والعقوبة ————— كالإيمان والصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد ————— وهذه العبادات يلزم فيها النية.
- ٢- عقوبة كاملة ————— كعقوبات جرائم الحدود كحد السرقة وشرب الخمر والتعزيرات وحد البغاة وقطع الطريق، وهذه العقوبات واجبة بطريق العقوبة، ويؤديها الإمام، وهي عقوبة كاملة، لأنها وجبت بجنايات كاملة.
- ٣- عقوبة قاصرة ————— كحرمان القاتل من ميراث المقتول، فالحرمان من الميراث عقوبة مالية، ولكنها قاصرة بالنسبة للعقوبة البدنية.
- ٤- حقوق دائرة بين الأمرين: العقوبة والعبادة، ————— كالكفارات ففي أدائها معنى العبادة، لأنها تؤدي بالصوم والتحرير والإطعام، ويؤديها المكلف طوعاً، وبما أنها لا تجب إلا بسبب فعل ممنوع شرعاً ارتكبه المكلف فهي عقوبة.
- ٥- عبادات فيها معنى المؤونة ————— كصدقة الفطر، فإنها مشتملة على معنى العبادة لكونها صدقة، وأنها طهرة للصائم، ويشترط فيها النية، ويتعلق وجوبها بالوقت، وفيها معنى المؤونة لعدم اشتراط كمال الأهلية في وجوبها، فتجب على الصبي والمجنون، ومعنى المؤونة: الثقل والكلفة
- ٦- مؤونة فيها معنى العبادة ————— كالزكاة، فمن غلب جانب المؤونة على العبادة قال: تجب الزكاة في مال القاصر، ومن غلب جانب العبادة على الجانب المالي قال: لا تجب الزكاة في مال القاصر
- ٧- مؤونة فيها معنى العقوبة ————— كالضريبة الخراجية فباعترار تعلقه بالأرض فهو مؤونة، وباعتبار الاشتغال بالزراعة من أهل الذمة والإعراض عن الجهاد فهو عقوبة
- ٨- حق قائم بنفسه، من غير أن يتعلق بذمة المكلف شيء، ويؤديه بطريق الطاعة ————— مثل خمس الغنائم والمعادن والكنوز.

ثانياً: حق العبد (الحق الخاص)

وهو فعل المكلف الذي يتعلق به الحق الخالص للعباد.

و**حق العبد** ما يتعلق به مصلحة خاصة دنيوية كحرمة ماله.

والمقصود من الحق الخالص للعباد هو الحفاظ على مصالح العباد الخاصة.

❖ يستباح بإباحة صاحبه

❖ يشترط في خصومته وإثباته رفع الدعوى

❖ يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه وأن يصالح عنه وأن يسقط حقه، وأن يعفو عن غريمه.

❖ لا تؤثر فيه الشبهة.

❖ حق بدل المتلفات.

❖ حق استيفاء الديون

❖ حق حبس العين المرهونة للمرتهن

❖ كضمان لدينه.

❖ وغير ذلك من الحقوق المالية المتعلقة بالأفراد

✓ **القسم الأول:** ما اجتمع فيه الحقين وكان الحق العام هو الغالب؛ كالمهن والحرف والوظائف فممارسة هذه الحقوق من قبل أصحابها تحقق مصلحتين العامة والخاصة، ولكن العامة هي الغالبة لذلك يجوز للسلطة اجبار كل من يُعلم مهنة أو حرفة على ممارسة عمله في حقل اختصاصه. مثال: إجبار الطبيب على معالجة المرضى. وإجبار المعلم على التعليم. وهذا فرض كفاية ولكن قد يتحول إلى فرض عين عند الحاجة.

✓ **القسم الثاني:** ما اجتمع فيه الحقين وكان الحق الخاص هو الغالب؛ كحق القصاص فإنه مشترك بين الدولة وبين ولي أمر المقتول، ولكن حق الثاني هو الغالب؛ لأن الضرر عليهم أكثر من ضرر المجتمع. وله خيار مطالبة السلطة بتنفيذ القصاص أو خيار العدول إلى الدية أو خيار العفو التنازل عن القصاص والدية.

المقارنة بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة

الحقوق الخاصة	الحقوق العامة	
يقبل العفو والصلح فيها	لا يقبل العفو والصلح فيها	١
ينتقل الحق بالإرث	لا ينتقل الحق بالإرث فإذا كان عقاباً يسقط بموت الجاني	٢
لا يجري فيها التداخل في العقوبات إن كانت من جنس واحد (اتلاف مال الغير عدة مرات)	يجري فيها التداخل في العقوبات إن كانت من جنس واحد (شرب الخمر عدة مرات)	٣
صاحب الحق هو المسؤول عن استيفاء الحق	الدولة هي المسؤولة عن استيفاء الحق	٤
صاحب الحق فقط له الحق في ان يجري الدعوى فيها	كل انسان بالغ عاقل له الحق في ان يجري الدعوى فيها	٥
عقوبة الإعتداء على الحق الخاص هي: القصاص والتعزير والتعويض	عقوبة الإعتداء على الحق العام هي: الحدود والكفارات والتعازير والحرمان	٦